

ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر و سبل ترشدها خلال فترة 2000-2020

The phenomenon of increasing public spending in Algeria and ways to rationalize it during the period 2000-2020

مراد بن مهدي^{*1}

¹ جامعة البليدة 2 (الجزائر)، mahdimourad@hotmail.fr

تاريخ الارسال: 2024/10/02 تاريخ القبول: 2024/11/19، تاريخ النشر: 2024/12/23

ملخص: تهدف هذه الدراسة للبحث في ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر و توضيح اهم الاليات المتبعة من قبل الدولة من اجل ترشيد هذه النفقات، و قد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي كما ووظفنا الأدوات الخاصة بالتحليل الاقتصادي المتمثلة في الإحصائيات المتعلقة بالإنفاق العام، و قد أظهرت النتائج ان ظاهرة الانفاق العام في الجزائر تعرف تزايدا مستمرا و يزيد حجم هذه الزيادة في الفترات التي تكون اسعار البترول مرتفعة في حين ينخفض مستوى هذه الزيادة عند انخفاض اسعار البترول و هنا يبدأ الحديث عن ضرورة ترشيد الانفاق العام، في حين يجب الاخذ بمفهوم الترشيح في الانفاق العام سواء في مرحلة تزايد او انخفاض في المداخل البترولية و هذا من خلال تفعيل نظام رقابي صارم قائم على الشفافية في تقديم كل المعلومات الخاصة بإنفاق المال العام .

الكلمات المفتاح: الانفاق العام، تزايد الانفاق العام، ترشيد الانفاق العام، الرقابة، الشفافية .

رموز تصنيف jel: C51؛ C52؛ C320؛ E31

Abstract: This study aims to investigate the phenomenon of increasing public spending in Algeria. The results have shown that the phenomenon of public spending in Algeria is constantly increasing, and the size of this increase increases in periods when oil prices are high, while the level of this increase decreases when oil prices fall. Here begins the talk about austerity and the necessity of rationalizing public spending, while consideration must be given to With the concept of rationalization in public spending. whether in a phase of increase or decline in oil revenues, this is through activating a strict regulatory system based on transparency in providing all information related to spending public money.

Keywords: public spending, increasing public spending, rationalizing public spending, oversight, transparency.

Jel Classification Codes : C51 ؛ C52؛ C320؛ E31

تمهيد :

تسعى الدول النامية لرسم إستراتيجية تنموية من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف الذي تتخبط فيه لالتحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة وهي تستعمل لتحقيق هذا الهدف مختلف السياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية التي يمكن للدولة من خلالها استخدام أدواتها لتؤثر إيجابيا على التنمية الاقتصادية .

ويعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول النامية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وهذا بتوفير الموارد المالية وتوجيهها نحو المجالات التي من شأنها أن توفر الإمكانيات المادية الضرورية للعملية الإنتاجية ، ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تزايد الإهتمام بالإنفاق العام وبكيفية تسييره باعتباره الوسيلة التي تبين وتبرز دور الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي.

وقد عرفت الجزائر هي الاخرى تزيادا كبير في انفاقها العام وهذا منذ الاستقلال و صولا الى يوما هذا وذلك إعتقادا على عائدها من المحروقات إذ تجاوز سعر البترول 100 دولار للبرميل خلال سنى 2014 الامر الذي مكن الجزائر من تحقيق إيرادات مالية ضخمة تم استغلالها في دعم التنمية الوطنية من خلال تبني سياسة انفاقية توسعية وهذا ببعث العديد من البرامج التنموية ، ومن اجل الوصول الى الأهداف المرجوة من هذه السياسة الانفاقية التوسعية كان من الضروري العمل على ترشيد الانفاق العام بما يضمن الاستغلال الأمثل للنفقات العامة

إشكالية البحث

ما هي أهم الاليات التي تتبعها الجزائر في ترشيد انفاقها العام خلال فترة 2000-2020 ؟
و للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيمها الى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم أسباب زيادة الانفاق العام في الجزائر ؟
- ما ذا نقصد بترشيد الانفاق العام ؟
- فيما تتمثل الاليات التي تتبعها الجزائر من أجل ترشد نفقاتها العامة ؟

فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- تعرف كل دول العالم تزايد في نفقاتها العامة بما فيها الجزائر و هذا راجع أساسا الى تزايد الحاجات الإنسانية نظرا للتطور و التقدم الحضاري و التكنولوجي .
- يعرف ترشيد الانفاق العام بأنه تقليص حجم النفقات العامة بما يتناسب و حجم الارادات الممولة لها
- تعد الرقابة و الشفافية من بين اهم الاليات التي تعتمد عليها الجزائر من اجل ترشيد انفاقها العام

أهداف البحث :

تتمثل اهداف هذا البحث في :

- معرفة حجم و تطور الانفاق العام في الجزائر
- فهم طريقة تقسيم الانفاق العام في الجزائر
- معرفة الأسباب الحقيقية التي تؤدي الى زيادة الانفاق العام في الجزائر

منهجية البحث :

لقد إعتمدنا في معالجتنا لهذا البحث المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بظاهرة تزايد الإنفاق العام وتقسيماته ، كما وظفنا الأدوات الخاصة بالتحليل الاقتصادي المتمثلة في الإحصائيات المتعلقة بالإنفاق العام المستمدة من التقارير الإحصائية الخاصة ببنك الجزائر والجريدة الرسمية والقوانين والتشريعات المختلفة .

I- ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2010-2020

تعرف كل الدول العالم تزايد في نفقاتها العامة بما فيها الجزائر وهذا من اجل تلبية الحاجات المجتمعية التي عرفت تزايدا كبيرا نظرا للتطور التكنولوجي والحضاري .

1.I-تطور الإنفاق العام في الجزائر:

خصصت الجزائر مبالغ مالية معتبرة لتغطية نفقاتها العامة وهذا اعتمادا على ما يحققه قطاع المحروقات من عائدات باعتبار أنه يمثل الجزء الأكبر من الإيرادات .

الجدول رقم1: حجم الانفاق العام في الجزائر و تطوره خلال فترة 2000-2020

/	مبلغ الانفاق العام	قيمة الزيادة	السنوات	مبلغ الانفاق العام	قيمة الزيادة
2000	1178.1	-	2011	5853.6	1340.2
2001	1321	142.9	2012	7058.1	1204.5
2002	1550.6	229.6	2013	6024.2	-1037.2
2003	1690.2	139.6	2014	6995.7	971.5
2004	1891.8	201.6	2015	7656.3	660.6
2005	2025	133.2	2016	7297.4	-358.9
2006	2453	428	2017	7282.7	92.5
2007	3108.5	655.5	2018	7726.3	443.6
2008	4191.1	1082.6	2019	8557.2	830.9
2009	4246.3	55.2	2020	7373.7	-1183.5
2010	4512.8	266.5			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2000-2020

عرف الإنفاق العام تطورا هاما خلال الفترة 2000-2020 حيث أخذت منحني تصاعديا تزايد من 1178.1 سنة 2000 إلى 7373.7 مليار دينار أي أن الحجم المطلق للإنفاق العام قد تضاعف أكثر من ستة مرات ، كما نلاحظ أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية سنة 2008 وتبعاتها على حجم الإيرادات العامة أبقت الدولة على الموقف المالي التوسعي وهذا يفسر باستخدام السلطات في الجزائر سياسة الإنفاق العام كأداة لدعم النمو الاقتصادي والتغلب على اثر الأزمة الاقتصادية بالاستعانة بصندوق ضبط الإيرادات والذي يمثل الوفرة الادخارية المتراكمة بسبب ارتفاع أسعار النفط وانخفاض الضغط المالي الخارجي الناجم عن انخفاض حجم الديون الخارجية منذ سنة 2004 وهذا ما سمح بالحفاظ على وتيرة مرتفعة نسبيا للإنفاق العام .

I. 2. تقسيم الانفاق العام في الجزائر

من أجل معرفة سبب التزايد المستمر للإنفاق العام في الجزائر وجب تطرق الى كيفية تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز

I. 2.1 أصناف النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2000-2020

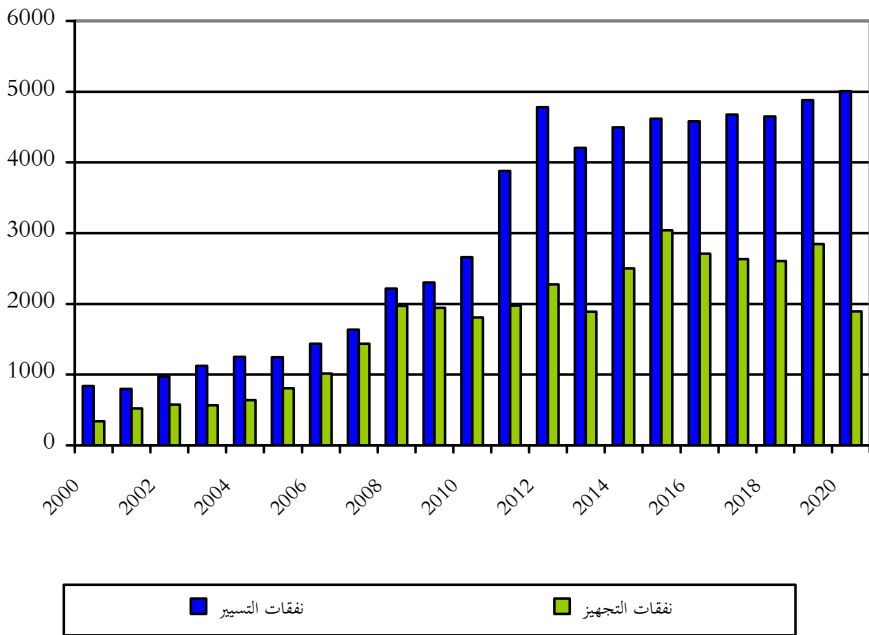
يبين الجدول التالي حجم نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال فترة الدراسة
الجدول رقم 2 تطور اقسام الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2020الوحدة: مليار دج

/	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
	المبلغ	نسبتها الى إجمالي الانفاق %	المبلغ	نسبتها الى إجمالي الانفاق %
2000	838.9	71.18	339.2	28.81
2001	798.6	60.45	522.4	39.54
2002	975.6	62.91	575	37.09
2003	1122.1	66.38	568.1	33.61
2004	1251.1	66.13	640.7	33.86
2005	1245.1	61.48	806.9	38.51
2006	1437.1	58.58	1015.1	41.14
2007	1637.9	52.69	1434.6	47.3
2008	2217.7	52.91	1973.3	47.08
2009	2300	54.16	1946.3	45.83
2010	2659	58.92	1807.9	41.07
2011	3879.2	66.27	1974.4	33.72
2012	4782.6	67.76	2275.5	32.23
2013	4204.3	69.79	1887.8	30.2
2014	4494.3	64.42	2501.4	35.75
2015	4617	60.3	3039.3	39.96
2016	4583.8	62.81	2711.9	37.18
2017	4677.2	64.38	2631.5	35.61
2018	4648.3	64.08	2605.4	35.92
2019	4879.1	63.15	2846.4	36.84
2020	5009.3	72.56	1893.5	27.4

المصدر : من إعداد الباحث إعمادا على تقرير بنك الجزائر لفترة الدراسة (2000-2020).

ومن أجل توضيح أكثر لتطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) نقوم بتحويل معطيات الجدول الى منحنيات بيانية على النحو التالي

الشكل رقم 1 تطور اقسام الانفاق العام في الجزائر خلال 2000-2020



الصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 2

من أجل تحليل الشكل أعلاه ارتأينا تقسيمها الى فترات زمنية وفق البرامج الخماسية التي سطرته الدولة خلال فترة الدراسة

▪ من 2000 الى 2004 (فترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي) نلاحظ خلال هذه الفترة أن:

-نفقات التشغيل: كانت تقدر بـ 838.9 الف مليار دج خلال 2000 لتصل بشكل تصاعدي خلال خمس سنوات لـ 1251.1 الف مليار دج و هذا سنة 2004 بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 10.96 % سنويا ، أما نسبتها الى إجمالي نفقات العامة فقد بلغ خلال هذه الخمس سنوات متوسط يقدر بـ 65.41 % و هذا ما يدل على احتلال نفقات التشغيل للجزء الاهم من النفقات العامة خلال هذه الفترة.

-نفقات التجهيز :عرفت هي الاخرى إرتفاعا مستمرا خلال هاته الفترة ، بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 18.9 % إذ إنتقلت نفقات التجهيز من 339.2 الف مليار دج سنة 2000 الى 640.7 الف مليار دج سنة 2004.

■ من 2005 إلى 2009 (فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو) نجد :

-نفقات التسيير : عرفت نفقات التسيير لفترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي نمو تصاعديا بنسبة متوسطة تقدر بـ 10.83 %، إذ بلغت نفقات التجهيز سنة 2005 1245.1 ألف مليار دج لتزايد تدريجيا خلال خمس سنوات و تصل سنة 2009 إلى أعلى قيمة بـ 2300 ألف مليار دج ، و فيما يخص نسبة نفقات التسيير بالنسبة للإجمالي فقد قدرت بمتوسط قدره 55.96 % و هو دليل على توجيه القسم الأكبر من الإنفاق العام لنفقات التجهيز.

-نفقات التجهيز: عرفت نفقات التجهيز لفترة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي نمو بنسبة متوسطة تقدر بـ 25.85 % ، إذ بلغت نفقات التجهيز أقصاها سنة 2008 بغلاف مالي قدر بـ 1973.3 سنة 2006 و هذا من أجل تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية

■ من 2010 إلى 2014 (فترة برنامج توطيد النمو) نجد :

-نفقات التسيير : عرفت نفقات التسيير خلال هذا البرنامج نموا كبيرا جدا إذ فاقت نسبتها من المجموع العام للنفقات 65 % ، و هذا على حساب نفقات التجهيز و يفسر ذلك بمرونة التوظيف في القطاع العام

-نفقات التجهيز: شهدت نفقات التجهيز خلال هذه الفترة نموا متفاوتا إذ انتقلت من 1807.9 سنة 2010 إلى 2501.4 الف مليار دج سنة 2014 ، و يجب الإشارة إلى أنه و بالرغم من تزايد حجم نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلا أنها لم تمثل سوى ما يقل عن 35 % كمتوسط من حجم الانفاق العام

■ من 2015 إلى 2020 خلال هاته الفترة نجد: أن نفقات التسيير عرفت زيادة طفيفة

، إلا أنها بقيت تحتل الحيز الأكبر من حجم الانفاق العام بمتوسط يفوق 62 % ، أما نفقات التجهيز فقد شهدت تراجعاً من 3039.3 الف مليار دج خلال 2015 الى 2631.5 الف مليار دج خلال 2017 و هذا راجع الى تقييد الاستيراد و تراجع حجم الإيرادات

3.I ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2020

لمعرفة العناصر التي تؤدي الى تزايد الانفاق العام وجب التعرف على مكونات كل من

نفقات التسيير والتجهيز

1.3.I مكونات نفقات التسيير:

يبين الجدول رقم 3 مختلف مكونات نفقات التسيير في الجزائر خلال فترة الدراسة

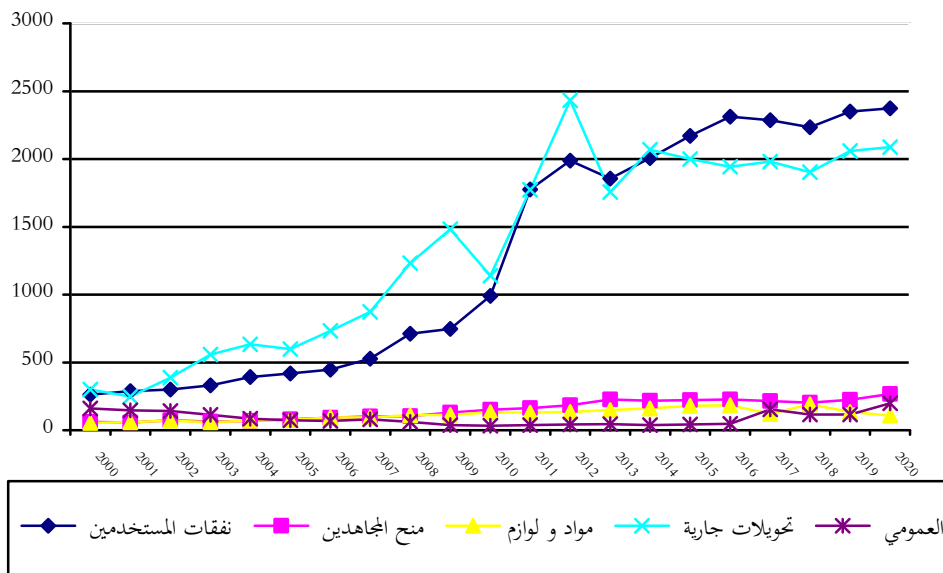
جدول رقم 3: نمو العناصر المكونة لنفقات التسيير خلال فترة 2000-2020

/	اجور المستخدمين	منح المجاهدين	مواد و لوازم	تحويلات جارية	فوائد الدين العمومي
2000	261.6	60.6	54.6	300.4	161.7
2001	288.8	56.1	59.1	247.1	147.5
2002	301.1	74	69.8	387.7	143
2003	329.9	63.2	58.8	556.9	114
2004	391.4	69.2	71.7	633.6	85.2
2005	418.5	79.8	76	597.6	73.2
2006	447.8	92.5	95.7	733.3	68.6
2007	526.2	101.6	93.8	871.8	80.5
2008	711	103	111.7	1230.6	61.4
2009	746.6	130.7	112.5	1482.1	37.4
2010	991	151.3	121.7	1140.2	33.2
2011	1774.7	163.2	129.7	1774.2	37.7
2012	1988.4	185.3	135.2	2431.7	42
2013	1855.3	226.5	149.1	1856.5	44.2
2014	2007.2	218.4	161.9	2069	37.8
2015	2170.9	223	179.7	2000.8	42.6
2016	2313.1	226	185.5	1812.4	46.8
2017	2286.1	215.8	119.8	1982.1	154
2018	2234.3	202.9	192.1	1903.6	115.4
2019	2348.9	224.6	135.6	2058.6	111.5
2020	2373.1	266.8	109.5	2088.3	1893.5

المصدر : من إعداد الباحث إعتقادا على تقارير بنك الجزائر لفترة 2000-2020

و قصد توضيح اكثر لمكونات نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) قمنا بتحويل معطيات الجدول إلى منحنيات بيانية على النحو التالي .:

الشكل رقم 2 تطور مكونات نفقات التسيير خلال فترة 2000-2020



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 2

من خلال المنحنى السابق يتبين أن :

-بالنسبة لنفقات المستخدمين : تعد نفقات المستخدمين احد النفقات التي حازت على الجزء الاكبر من حجم نفقات التسيير خلال فترة الدراسة و التي عرفت تزايدا مستمرا إذ نجدا أنها إنتقلت من 261.5 ألف مليار دج خلال سنة 2000 الى 764.6 خلال سنة 2009 ، و لكن إبتداء من سنة 2010 الى غاية 2017 تزايدت بشكر كبير جدا حيث إنتقلت من 991 سنة 2010 لتصل الى 2286.1 سنة 2017 و هذا نظرا لمرونة التوظيف في القطاع العام الذي صاحب البرامج الحماسية التي رصدت لها مبالغ مالية طائلة.

- بالنسبة للتحويلات الاخرى تعد أيضا من البنود التي تحتل حيزا كبيرا من نفقات التسيير و قد شهدت تزايدا مستمرا خلال فترة من 2000 الى 2010 حيث انتقلت من 300.4 الى

1140.2 ، لكن الملاحظ ان هذه النفقات قفزت بـ 1291.5 مليار دج من سنة 2010 الى 2012 اذ بلغت 2431.7 ألف مليار دج خلال 2012 و هذا راجع اساسا الى الزيادة الكبيرة التي شهدتها بند "تحويلات اخرى" لدعم الاسعار و الجماعات المحلية... الخ ، اما الفترة الممتدة من 2013 الى 2020 فقد عرفت تفاوتاً في حجم المبالغ المخصصة للتحويلات الاخرى مع المحافظة على إحتلالها لجزء كبير من نفقات التسيير .

- بالنسبة لنفقات المجاهدين : فقد عرفت زيادات خلال فترة الدراسة لكن بشكل بطيء ، أما نفقات المواد و اللوازم فقد انتقلت من 54.6 الف مليار دج سنة 2000 الى 119.8 الف دج سنة 2020

- فوائد الدين العام نلاحظ من خلال المخطط ان فوائد الدين العام عرفت إنخفاضا خلال فترة الدراسة حيث نمت من 147.5 الف مليار دج سنة 2001 التقارب 43 الف مليار دج سنة 2015 ، و يجب الاشارة الى انها عادت للارتفاع سنة 2020 لتصل الى 154 الف مليار دج .

I. 2.3. مكونات نفقات التجهيز

وجهت نفقات التجهيز في الجزائر أساسا من أجل تحديد البنية التحتية و تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين .

جدول رقم 4: مكونات نفقات التجهيز في الجزائر خلال 2000-2017

البيان	المبلغ بالآلاف مليار دج
تحسين معيشة المواطن	14811
تطوير البنية التحتية	11454
التنمية الاقتصادية	2884
الرفع من جودة الخدمة العمومية	2466.28
نفقات اخرى	1237.38

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على برامج البرامج الخماسية و تقارير بنك الجزائر لفترة (2000-2020)

من خلال الجدول أعلاه نستخلص :

- إن النفقات المخصصة لتحسين المعيشة قد حازت على جزء كبير من نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة و هذا راجع للأغلفة المالية التي رصدت لقطاع السكن و التربية الوطنية ، التعليم

العالي ، الصحة ، التكوين المهني و الشباب و الرياضة و كل ما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية للمواطن حيث عرفت هذه المرافق إما بعث مشاريع جديدة او صيانة أو تهيئة و تطوير .

- لقد حازت النفقات المخصصة لتطوير البنية التحتية على جزء كبير من الاغلفة المالية المخصصة للتجهيز خلال فترة الدراسة و هذا من اجل تحسين البنية التحتية التي كانت مهترئة بعد العشرية السوداء ، حيث خصصت مبالغ مالية كبيرة لانجاز الطرقات (الطريق شرق غرب و غيرها من الطرق الرئيسية و الجانبية) ، بناء السدود ، الموانئ ، المطارات... الخ

- دعم التنمية الاقتصادية: هذا البند هو الاخر إستفاد من أغلفة مالية معتبرة مركزة اساسا على دعم قطاع الفلاحة وإنعاش و تحديث المؤسسات الصناعية العمومية .

- تطوير الخدمات العمومية

II ترشيد الانفاق العام

يعد ترشيد الانفاق العام السبيل الأمثل لمواجهة ظاهرة تزايد الإنفاق العام وهنا لا يقصد بترشيد الإنفاق تقليصه وإنما توجيهه في إطار تحقيق أقصى منفعة منها

II 1. مفهوم ترشيد الانفاق العام

II 1.1. تعريف ترشيد الانفاق العام : من بين التعاريف نجد

التعريف الاول : هو التزام الفعالية في توجيه الارادات و استعمالها بما يخدم رفاهية المجتمع . (موسى،2015،الصفحة 190)

التعريف الثاني : يقصد بترشيد الإنفاق العام اختيار أفضل برامج الإنفاق في تخصيص الموارد و"الكفاءة" في استخدامها.(دوح،2006، الصفحة 12)

II 2.1. أهداف ترشيد الانفاق العام :

يمكن حصر بعض أهدافه فيما يلي : (موسى،2015،الصفحة 191)

- تجنب تبذير الموارد المالية و توجيهها في غير أهدافها من التبذير
- ان بلوغ احسن استعمال للموارد المالية يتطلب الاخذ بمبدأ الفعالية ، وبلوغ ذلك يجب

تساوي المنفعة المترتبة على النفقة مع عبء الضريبة الذي يتحمله المكلف ،فان للنفقات ثلاث وظائف يجب مراعاتها حتى يكون هناك احسن توزيع لهذه النفقات ،وهذه الوظائف تتمثل في تخصيص أمثل للموارد وإعادة توزيع الدخل وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي

- ان اهم اهداف ترشيد الانفاق العام هو المسوات بين افراد المجتمع في توزيع الثروة و ذلك نظرا لتحملهم الأعباء بشكل متساوي (الضريبة). (داود، 2009 ، الصفحة 55)

II. 2. معيقات كفاءة الانفاق العام : هناك العديد من الاسباب التي من شأنها ان تحد من كفاءة وفعالية الانفاق العام ومن ابرزها نجد (رقوب، 2018 الصفحة 165) :

-نقص المهارات والخبرات : ويتعلق الامر هنا بالاستخدام الامثل للنفقة ،حيث ان ضعف المهارات من جهة،وعدم وجود رقابة قادرة على سد الثغرات التي تحصل عند تنفيذ النفقات يؤثر سلبا على كفاءة النفقة

-التصادم بين احتياجات السكان وفعالية النفقة العامة: يقصد بما عدم الاخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان ، ما يؤثر سلبا على فعالية الانفاق العام

-ضعف البنية التحتية و زيادة المساحة الجغرافية: ،فالزيادة في المساحة الجغرافية لا بد أن يؤدي إلى زيادة في النفقات العامة، لكن هذه الزيادة تبقى ظاهرة أي زيادة رقمية فحسب لكونها لا تنتج بسبب التوسع في أنواع الخدمات و إنما لمواجهة الطلب الإضافي لسكان الأقاليم الجديدة (فرحات، 2001 ، الصفحة 296)

II. 3. عوامل نجاح ترشيد الانفاق العام

من العوامل التي تساهم في الوصول لترشيد الانفاق العامو نجد (بلعطال، 2013 ،الصفحة 5):

-وضع الأهداف بدقة و وضوح: و هذا لتجنب التعارض بين اهداف المتوسطة و الطوية الاجل

-الانصاف في توزيع الانفاق العام ومدى خدمته لفائدة الطبقة الأضعف :أي إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الإجتماعية المختلفة للحد من التفاوت بين الطبقات، وهذا هو الإتجاه الغالب في الدول المتقدمة. (الجمال، 2006 ،الصفحة 356)

-المراقبة الصارمة لطريقة تسيير النفقات العامة : أي مقارنة الأهداف التي كان يجب بلوغها من خلال الانفاق مع ما تم تحقيقه فعلا

-توفر نظم محاسبية ورقابية فعالة : فمن خلالها تستطيع الحكومة التعرف بوضوح و شفافية على كل ما ينفق في مختلف المجالات ،وجود هذه النظم والتزام الدولة بنشر نتائجه هو اكبر تحدي امام جدية الحكومات لبلوغ الرشادة في الانفاق العام ترشيد الانفاق العام (شرقي، 1996 ، الصفحة 272)

III. جهود الجزائر لترشيد انفاقها العام

تعمل الجزائر كغيرها من الدول على ترشيد انفاقها العام مستخدمة في ذلك العديد من الاليات والطرق ولعل أهم هذه الاليات نجد الرقابة والشفافية ، فهما من أهم وانجع الطرق التي يمكن استعمالها لبلوغ الرشادة في الانفاق العام .

III 1. الرقابة كآلية لترشيد الانفاق العام

تقوم الجزائر بتسخير هياكل رقابية متعددة من اجل ضمان السير الحسن للمالية العامة وحسن إستغلال الاموال العامة ، وتطبيق مبادئ الحكم الراشد، وتتمثل هذه الهياكل الرقابية في :

-**الرقابة الإدارية:** تعبر الرقابة الادارية عن مختلف انواع الرقابة التي تمارس من قبل إدارات الهيئات العمومية نفسها او من قبل ادارات اخرى بواسطة موظفين متخصصين او موظفين اخرين تكون من بين صلاحياتهم ممارسة بعض اعمال الرقابة على تنفيذ العمليات المالية ، ويمكن حصر اهم أنواع الرقابة الإدارية فيما يلي :

- **مراقبة المحاسب العمومي :** يعتبر هذا النوع من الرقابة خلاصة تطبيق مبدأ الفصل بين طبيعة مهمة الأمر بالصرف والمحاسب العمومي
- **المفتشية العامة للمالية :** تعتبر المفتشية العامة للمالية هيئة رقابية معتمدة من طرف الدولة تسعى في أهدافها الى حماية المال العام من كل أشكال التلاعبات ، ولذلك اسندت إليها مهمة رقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال النص التشريعي الجديد الذي يتم بموجبه إخضاع جميع المؤسسات العمومية الاقتصادية لمراقبة أعوان المفتشية العامة للمالية ويضاف هذا الاجراء الرقابي الى الاليات الاخرى المعتمدة اليوم والمنصوص عليها في القانون (مجدولي، 2016 ، الصفحة 68)

- الرقابة البرلمانية : منح المشرع الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 العديد من الاليات القانونية التي تمكن البرلمان من مراقبة عمل الحكومة وهذا من خلال مراقبة مخطط عمل الحكومة والمصادقة عليها ومناقشة بيان السياسة العامة وتوجيه الاسئلة الشفوية والكتائية لأعضاء الحكومة وكذا استجوابها وله الحق في اقتراح إنشاء لجان التحقيق.

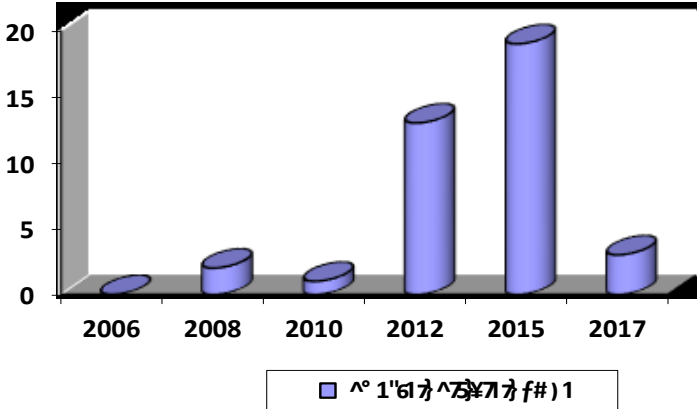
III. 2. الشفافية كآلية لبلوغ الرشادة في الانفاق العام

ازداد الاهتمام بالشفافية المالية بشكل كبير وذلك نظرا لانتشار الفساد المالي الذي ترتب عنه تبديد لموارد الدولة وارتفاع في مستوى التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي. ومن أجل معرفة واقع الشفافية في الموازنة العامة في الجزائر قمنا بدراسة موقع الجزائر ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة .

III. 1.2. موقع الجزائر في مؤشر الميزانية المفتوحة

يبين الشكل التالي موقع الجزائر ضمن مؤشر الميزانية المفتوحة

الشكل رقم 3 تطور مؤشر الميزانية المفتوحة للجزائر للفترة 2006-2017



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة الدولية للشراكة الميزانية على الموقع :

<https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-by-country/country/country-info/?country=dz>

من خلال ال نلاحظ انه في كل من سنة 2006 2008 2010 تحصلت الجزائر على نقاط جد ضعيفة لمؤشر الموازنة المفتوحة وخلال سنتي 2012 2013 عرف تنقيط الجزائر ارتفاعا الى 13 19 على التوالي في هذا المؤشر ورغم ارتفاعها الى انها تبقى بعيدة عن متوسط الدرجة العالمي المقدّر بنحو 42 درجة ، ويعود سبب تراجع هذا المؤشر في الجزائر الى ما يلي (فرج، 2012، الصفحة 102) :

- عدم وجود إشراف جماهيري على وضع الموازنات والذي يعود أساسا الى عدم توفر قانون ينظم حرية الحصول على المعلومات، رغم أن الدستور الجزائري اقر بحق المواطن في الحصول على المعلومات خلال المراحل الاربعة للميزانية ، والمسموح به للجمهور هو مشاهدة الجلسات العلنية لمناقشة قانون المالية على شاشات التلفاز ، وهو الامر الذي يحرمهم من حقهم في الاطلاع على كيفية إعداد مشروع الميزانية ، وكيفية توزيع النفقات حسب الاولويات .
- وقت تقديم مشروع قانون المالية للبرلمان قصير فهو اقل من ستة أسابيع ، الامر الذي لا يعطي أعضاء المجلس الشعبي الوطني فرصة كافية لمراجعته والاطلاع الدقيق على فحواه ، الى جانب القدرة المحدودة للأعضاء على مراجعة مشروع الموازنة التي تقدمه الحكومة نظرا لعدم تخصص الكثير منهم بالشؤون المالية .
- بالنسبة لعقد جلسات الاستماع فالهيئة المكلفة بهذا الامر في الجزائر هي الهيئة المالية والميزانية على مستوى المجلس الشعبي الوطني وهذه الهيئة تبقى غير كافية للاستماع لجميع أعضاء الوزارة ومناقشتهم مناقشة جدية بخصوص توقعاتهم للسنة المالية.
- بالنسبة للحسابات الختامية فالحكومة الجزائرية غير ملتزمة بتقديمها في الوقت المناسب (أكثر من 24 شهر) وبالتالي هذا يحد من قدرة البرلمان على الرقابة البعدية.
- بالنسبة لاحتياطات النقد الاجنبي للجزائر والتي تجاوزت 173 مليار دولار في نهاية عام 2011 وفقا للأرقام الصادرة عن محافظ بنك الجزائر ، فلا تتوافر بشأنها أية معلومات مفصلة للجمهور ، سواء فيما يخص كيفية استثمارها او ما تدره من دخل، في حين ان هذه الاحتياطات من النقد الاجنبي تعد حيوية لسلامة الاقتصاد الجزائري.

IV- النتائج ومناقشتها :

إثبات صحة فرضيات الورقة البحثية على النحو التالي :

- 1- إثبات صحة الفرضية الأولى المتمثلة إذ تعرف الجزائر تزايدا مستمرا في نفقاتها العامة و هذا راجع أساسا الى تزايد الحجات الإنسانية نظرا للتطور و التقدم الحضاري و التكنولوجي ،و هذه فرضية مقبولة أثبتتها نتائج الدراسة .
 - 2- إثبات عدم صحة الفرضية الثانية كون ترشيد الانفاق الععام لا يعني تقليص حجم النفقات العامة و إنما يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءات في استخدامهما بما يعظم رفاهية المجتمع .
 - 3- إثبات صحة الفرضية الثالثة إذ تعد الرقابة و الشفافية من بين اهم الاليات التي تعتمد عليها الجزائر من اجل ترشيد انفاقها العام و تحسين الاستغلال الأمثل للمال العام
- الخلاصة:**

بناء على ما توصلنا اليه تكون ورقتنا البحثية قد قدمت مساهمة للدراسات التي تهتم بظاهرة تزايد الإنفاق العام و طرق ترشيده بإعتبار ان تزايد الانفاق العام اصبح شئئ حتمي يفرضه التطور الحضاري للبشرية و الذي انتج ازدياد و تنوع في الحجات التي وجب الى الدولة التدخل من اجل تغطيتها و هذا بتخصيص اغلفة مالية اكبر و لكي تؤدي هذه النفقات الهدف الذي خصصت من اجله كان من الضروري السعي لترشيد هذه النفقات خاصة و ان حجم الانفاق مرتبط بحجم الايرادات و هذه الخيرة غالبا ما تكون متذبذبة خاصة في الجزائر التي تعتمد اساسا على عائداتها من المحروقات و التي يتحكم في تحديد اسعارها عوامل خارجية لذا كان من الضروري السعي من اجل العمل على ترشيد الانفاق العام في الجزائر و هذا من خلال اتباع نظام رقابي صارم قائم على الشفافية و الوضوح في تقديم المعلومات

النتائج : من خلال دراستنا للموضوع توصلنا للنتائج التالية :

- تعد ظاهرة تزايد الانفاق العام من الظواهر الاقتصادية التي لا يمكن لا ي دولة تجنبها باعتبارها تترافق مع التطور الانساني و الحضاري للشعوب

- عرف الانفاق العام في الجزائر تطورا كبيرا خلال فترة 2000-2020 يعرف الانفاق العام في الجزائر تزايدا كبيرا خاصة في فترة التي تكون فيها اسعار البترول مرتفعة و هذا نظرا لان الممول الاول لهذه النفقات يتمثل في عائدات المحروقات
- لم تتبع الجزائر سياسة ترشيدية واضح لانفاقها العام فهي تتبع سياسة توسعية في الانفاق العام حينما تكون اسعار النفط مرتفعة و تتبع سياسة تقشف في الانفاق العام حينما تتراجع اسعار النفط
- ان الاليات التي تعتمد عليها الجزائر (شفافية و الرقابة ... الخ) كاليات من اجل ترشيد الانفاق العام غير كافية باعتبار ان الجزائر لم توفر كل الامكانيات و لم تعد النصوص القانونية الكافية لمحاربة الفساد و من ثم الوصول لترشيد الانفاق العام .

التوصيات :

- ان تنوع المداخليل للخروج من التبعية للمحروقات في جزائر اصبح اكثر من ضرورة فمن خلال تنوع المداخليل يمكن مواجهة تزايد الانفاق العام
- ان ترشيد الانفاق العام لا يعني تقليصه و انما يعني توجيهه الى المجالات المجالات ذات الانتاجية من اجل الحصول على مردودية و تمويل اضافي للخزينة
- من اجل الوصول الى ترشيد الانفاق العام في الجزائر يجب وضع قواعد قانونية صارمة تضمن حسن تسيير المال العام

المراجع:

- 1-إبراهيم بن داود. (2009). الرقابة المالية على النفقات العامة . مصر: دار الكتاب الحديث.
- 2-احمد شرقي. (1996). النظام المالي الاسلامي و ترشيد الانفاق العام. قطر: جامعة قطر.
- 3-ام كلثوم بن موسى. (2015). ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطورات النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 الى 2013). مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، 5(2).
- 4-شعبان فرج. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر 3.
- 5-شهرزاد مجدولي. (2016). المفتشية العامة للمالية كأداة لقياس اداء عمل للمؤسسة العمومية الجزائرية. المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة، 07(01).
- 6-عباش بلعطل. (2013). البات ترشيد الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2001-2014 . مداخلة مقدمة في مؤتمر الدولي بعنوان تقييم اثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر : جامعة سطيف.
- 7-فضيلة بوطورة. (2019). تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان و التنمية البشرية في الجزائر. مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد، 2019(1).
- 8-فوزي فرحات. (2001). المالية العامة . بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية .
- 9-محمد عمر ابو دوح. (2006). ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة. القاهرة، مصر : دار الجامعة.
- 10-نريمان رقبوب. (2018). دور حوكمة الانفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية و المالية -دراسة مقارنة بين الجزائر و المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة(اطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- 11-هشام مصطفى الجامل. (2006). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية. مصر: دار الفكر الجامعي.